

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على دول المغرب العربي

المقدمة

أدت الضغوط التضخمية إلى ارتفاع أسعار السلع منذ الثلاثي الأخير من سنة 2021، وأدى استمرار البطالة، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد 19، إلى تفاقم الاحتقان الاجتماعي، وهو ما يفرض تحديات كبرى، على دول المغرب العربي.

يعاني الاقتصاد المغربي منذ سنوات من الركود، والذي تفاقم مع ظهور جائحة كورونا ومع بدأ التعافي من آثار الجائحة ضرب الصراع الأوكراني الروسي سلاسل التوريد والطاقة والمواد الغذائية وعلى رأسها القمح، الى جانب كل هذه الاضطرابات، تعاني الكثير من البلدان المغربية من نقص هطول الأمطار الذي ينتج عنه الجفاف.

ورغم اختلاف تأثير هذه العوامل، من بلد إلى آخر، يبقى القاسم المشترك بين دول تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، هو أن ارتفاع تكلفة الغذاء والطاقة سيكونان سببا في استياء شعبي كبير.

الاتحاد المغربي

أعاد موقف الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا، إلى أذهان الناس ضرورة التكتلات الاقتصادية والتقارب بين الدول في مواجهة الخصوم السياسيين أو الاقتصاديين في أوقات السلم والحرب.

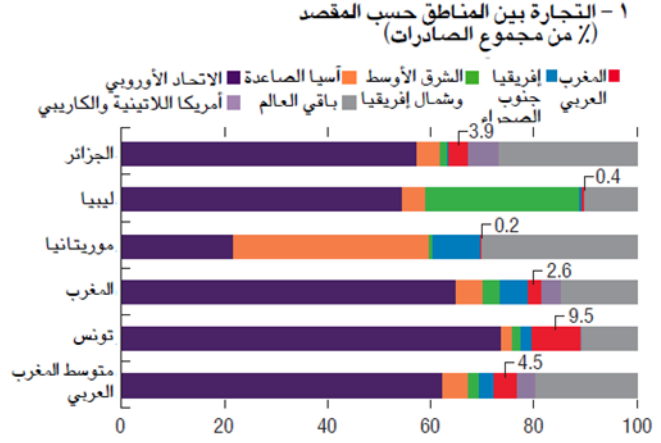
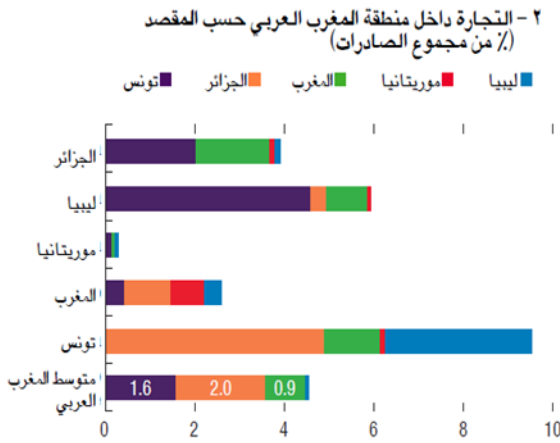
اتحاد المغرب العربي الذي يعود تاريخه إلى ثمانينات القرن الماضي، لكن هذا التحالف لم يتطور منذ ذلك الوقت، بينما يعيش العالم تأثير التكتلات التي تجمع عشرات البلدان ذات اللغات والانتماءات السياسية والديانات المختلفة من أجل فرض أنفسهم على الخريطة الدولية. اليوم ورغم وجود الاتحاد المغربي كهيكل، لكنه لم يرق بدوره ككيان موحد لدول المغرب العربي، على الرغم من الثروة الطبيعية والموارد البشرية في المنطقة، وتشكيل مجموعات إقليمية في غرب إفريقيا وأوروبا والخليج، وكذلك مجموعات أخرى في شرق آسيا.

أن مفهوم الاتحاد المغربي واجه صعوبات كبرى، كان من أهمها التوترات العميقة والقوية بين المغرب والجزائر، وهو ما كان له كلفة اقتصادية كبيرة على كلا البلدين حين أصدر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قرارا بعدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مروراً بالمغرب.

في الوقت الحالي وبحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي¹، تعتبر المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي هي الأضعف بين التكتلات الإقليمية المختلفة، حيث يبلغ حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي 16% في إفريقيا و19% في أمريكا اللاتينية و51% في آسيا و54% في أمريكا الشمالية و70% في أوروبا.

¹ صندوق النقد الدولي: الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي

<https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/08/Economic-Integration-in-the-Maghreb-An-Untapped-Source-of-Growth-46273>



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، 2019، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد

وحسب نفس التقرير، فإن زيادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يخلق ديناميكية إيجابية للانتقال إلى معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار. ومن شأن زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة أن تتيح الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأسعار أقل، وتحفيز المنافسة، وتشجيع الابتكار والتنوع، وزيادة الشفافية، والحد من المكاسب الريعية، وصولاً إلى زيادة الإنتاجية والنمو في كل البلدان. ويمكن أن يكون هذا الاندماج الإقليمي أداة قوية، إضافة إلى السياسات المحلية، لرفع النمو الممكن في المغرب العربي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر.

التبعات الاجتماعية والاقتصادية

أن التبعات الاجتماعية والاقتصادية تتأثر على المغرب العربي، انطلقت من أزمة كورونا ومع التعافي من هذه الأزمة ضربت الحرب الأوكرانية معدلات النمو والتضخم والمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية التي تأتي من أوكرانيا وروسيا.

1- الأمن الغذائي

الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الضغوط فيما يخص الأمن الغذائي ليست شيئاً جديداً في المنطقة، حيث بدأت مع إضراب عام 1981 الذي خلف مئات القتلى في الدار البيضاء، وأعمال الشغب التونسية في شتاء 1983-1984. أيضاً تم تسجيل أعمال شغب واحتجاجات في كل من تونس والمغرب في أعقاب أزمة أسعار الغذاء العالمية 2007-2008، بينما ضربت المجاعة موريتانيا في 2010 نتيجة الجفاف. أما ليبيا فقد واجهت أزمة غذاء عالمية عام 2011 جراء الحرب الأهلية. اليوم، هناك مخاوف متزايدة بشأن قدرة حكومات شمال إفريقيا على دعم سوق الغذاء على المدى الطويل لعدد من الأسباب: قيود الميزانية والتعافي البطيء من جائحة كوفيد-19؛ والاضطرابات المرتبطة بالمناخ في الفلاحة وأسواق الغذاء العالمية؛ والتداعيات الاقتصادية العالمية للحرب في أوكرانيا.

في تونس، انتظرت العديد من السفن المخزنة بالحبوب في الموانئ لأسابيع بسبب تأخر في دفع الشحنة ورفض الموردين تفرغ البضائع قبل دفعها، حيث يأتي أكثر من 70% من واردات القمح اللين من أوكرانيا وروسيا. أوكرانيا هي أيضاً المورد

الرئيسي للذرة والشعير في البلاد. وفقاً للبنك الدولي، سيكون للحرب بين أوكرانيا وروسيا تأثير على تكلفة المدخلات الزراعية للحبوب، مما يؤدي إلى انخفاض استخدامها، ونتيجة لذلك، خسارة في الإيرادات، مما يضر بالفلاحين التونسيين. إلى جانب التعامل مع الجفاف الذي دام ثلاث سنوات والذي أدى إلى خنق الإنتاج الفلاحي.

في الآونة الأخيرة، شهدت ليبيا شح في إمدادات بعض السلع الغذائية، حيث تشكل الواردات ما يصل إلى 90٪ من استهلاك الحبوب بشكل عام، وتشير هذه الأرقام إلى ضعف جيوسياسي كبير، مما أدى إلى إغلاق عشرات المخازن، بينما رفعت المخازن العاملة سعر الخبز لأكثر من 4 أضعاف. لكن المتضرر الأكبر هو الجنوب الليبي حيث يمر بأزمة اقتصادية صعبة، بسبب نقص السلع الغذائية وجراء وقف شحنات الإمداد التي تأتي من الغرب لتزويد المدن بحاجاتها من السلع الغذائية.

بينما في الجزائر، حيث تستورد البلاد ما بين 12 مليون و13 مليون طن من الحبوب سنوياً بشكل أساسي من فرنسا وألمانيا، وكندا، وبولندا، وليتوانيا. لكن الحكومة الجزائرية أوقفت شراء القمح من فرنسا، بعد خلاف دبلوماسي في أواخر عام 2021 دفعها إلى حظر واردات القمح منها.

في موريتانيا تقبل البلاد على أزمة لم يسبق لها مثيل حيث تعاني البلاد من أزمة غذاء وجفاف غير مسبوق بسبب ندرة الأمطار التي تعيشها منذ ثلاث سنوات والانفلات الأمني وارتفاع معدل الفقر في موريتانيا (40٪). حيث تستورد البلاد القمح بشكل أساسي من: فرنسا وروسيا، وأوكرانيا، والسويد، وألمانيا.

قد يكون المغرب بحسب المحللين، أقل تأثراً بأزمة الحبوب من البلدان الأخرى في المنطقة، حيث يستورد فقط 20٪ من قمحه من روسيا وأوكرانيا وبشكل أساسي من فرنسا وكندا وألمانيا. يدعم المغرب سعر القمح لحماية المخازن والمستهلكين من التقلبات المفرطة في الأسواق العالمية. وقد سجلت تكلفة الدعم ارتفاع بعد قرار الحكومة الأخير مضاعفة ميزانيتها ثلاث مرات لدعم الدقيق وتعليق معاليم القمح.

نسبة استيراد دول المغرب العربي للحبوب سنوياً 2020-2021

الدولة	المورد	النسبة
المغرب	فرنسا (396 مليون دولار)	31%
	كندا (312 مليون دولار)	24.4%
	أوكرانيا (196 مليون دولار)	15.3%
	روسيا (90.4 مليون دولار)	7.07%
	ألمانيا (88.8 مليون دولار)	6.94%
الجزائر	فرنسا (889 مليون دولار)	54.2%
	ألمانيا (202 مليون دولار)	12.3%
	كندا (120 مليون دولار)	7.34%
	بولندا (92.2 مليون دولار)	5.62%
	ليتوانيا (92.1 مليون دولار)	5.61%
موريتانيا	فرنسا (62.8 مليون دولار)	37.9%
	روسيا (31 مليون دولار)	18.7%
	أوكرانيا (25.7 مليون دولار)	15.5%

السويد (10.3 مليون دولار)	6.23%
ألمانيا (6.8 مليون دولار)	4.1%
ليبيا	
أوكرانيا (109 مليون دولار)	44.2%
بلغاريا (54.1 مليون دولار)	18.3%
روسيا (37.4 مليون دولار)	15.2%
رومانيا (30 مليون دولار)	12.2%
لاتفيا (7.16 مليون دولار)	2.91%
تونس	
أوكرانيا (194 مليون دولار)	41.7%
كندا (91.3 مليون دولار)	19.6%
اسبانيا (79.2 مليون دولار)	17%
روسيا (24 مليون دولار)	5.14%
بلغاريا (20.8 مليون دولار)	4.47%

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي²

2- الطاقة

كان تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على أسعار الطاقة مهم جداً، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير وتجاوز سعر برميل النفط الـ 100 دولار، مما أثر سلباً على أغلب دول المغرب العربي التي تستورد الغاز والبتروول مثل تونس والمغرب وموريتانيا، بينما كان إيجابياً على الجزائر وليبيا اللتان تعتبران مصدران كبيران للغاز والبتروول.

بدأت دول الاتحاد الأوروبي البحث عن مصادر غاز لتعويض الغاز الروسي بعد ارتفاع الأسعار في ظل غزو أوكرانيا. ويسعى الأوروبيون إلى موردين محتملين ومن بينهم الجزائر. في عام 2020، صدرت الجزائر 7 مليارات دولار من الغاز البترولي، حيث إن الوجهة الرئيسية للصادرات: إيطاليا (2.83 مليار دولار)، وإسبانيا (1.8 مليار دولار)، وفرنسا (1.02 مليار دولار)، وتركيا (377 مليون دولار)، والمغرب (330 مليون دولار). في نفس العام صدرت الجزائر 6.26 مليار دولار من البترول الخام. الوجهة الرئيسية للصادرات: فرنسا (1.15 مليار دولار) واليونان (522 مليون دولار) والهند (502 مليون دولار) وهولندا (473 مليون دولار) والمملكة المتحدة (467 مليون دولار).

وبحسب وكالة بلومبرج³، فإن الجزائر في مقدمة الدول التي يمكن الاعتماد على إنتاجها من الغاز لتعويض هذا النقص. فهي ثالث أكبر مصدر له إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج. تتعرض الجزائر لضغوط كبيرة نتيجة لقربها الجغرافي من أوروبا، ولأن تكلفة الغاز الجزائري أرخص بكثير من تكلفة الغاز القطري أو حتى الأمريكي، فإنها ستكون الأقرب لمعادلة تكلفة الغاز الروسي.

مرصد التعقيد الاقتصادي²

<https://oec.world/en>

بلومبرج: أزمة الغاز الأوروبية تضع العلاقات الروسية الجزائرية على المحك³

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-03/european-gas-crisis-puts-algeria-s-russian-ties-to-the-test>

وباعتبار أن الجزائر هي المصدر الرئيسي للمنتجات البترولية، يمكن لتونس أن تستفيد من مرور الغاز الجزائري عبر ترابها من خلال عقد شركات أفضل.

بينما في ليبيا، في عام 2020، صدرت ليبيا 717 مليون دولار من الغاز البترولي، مما يجعلها ثاني أكبر مصدر. الوجهة الرئيسية للصادرات: إيطاليا (673 مليون دولار)، لبنان (27.4 مليون دولار)، الأردن (4.46 مليون دولار)، فرنسا (3.28 مليون دولار)، ومصر (2.93 مليون دولار). وفي نفس العام، صدرت ليبيا 5.46 مليار دولار من البترول الخام. الوجهة الرئيسية للصادرات: إيطاليا (1.06 مليار دولار)، وألمانيا (748 مليون دولار)، والصين (706 مليون دولار)، وإسبانيا (629 مليون دولار)، والإمارات العربية المتحدة (547 مليون دولار).

بينما تونس والمغرب وموريتانيا التي سيكون عليها تأثير مباشر. في عام 2020، استورد المغرب 1.04 مليار دولار من الغاز البترولي. يستورد المغرب بشكل أساسي من: الجزائر (330 مليون دولار) والولايات المتحدة (292 مليون دولار) وإسبانيا (136 مليون دولار) وفرنسا (77.5 مليون دولار) والنرويج (66.1 مليون دولار).

وفي نفس العام، استوردت تونس 131 مليون دولار من الغاز البترولي بشكل أساسي من: اليونان (40.5 مليون دولار)، إيطاليا (26.8 مليون دولار)، فرنسا (25.3 مليون دولار)، تركيا (20.6 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (10 مليون دولار). بينما استوردت موريتانيا بقيمة 39 مليون دولار من الغاز البترولي بشكل أساسي من: الإمارات العربية المتحدة (25.6 مليون دولار)، الولايات المتحدة (4.98 مليون دولار)، النرويج (4.58 مليون دولار)، المملكة المتحدة (3.63 مليون دولار)، واليونان (140 ألف دولار).

حيث أن ارتفاع اسعار الطاقة بسبب الازمة الروسية-الاوكرانية كان له تأثيراً سلبياً على تونس والمغرب، حيث ارتفع سعر البنزين في تونس بنسبة 6.0% وسعر الديزل بنسبة 6.4%، بينما في المغرب كان الارتفاع هائلاً حيث ارتفع سعر البنزين بنسبة 21.2% وسعر الديزل بنسبة 46.3%، وهذا الارتفاع وفقاً لشهر أبريل.

3- التهريب عبر المسالك الحدودية

يتصف الوضع في بعض دول المنطقة بانتشار واسع للاقتصاد الموازي وتفاقم التجارة الموازية فيما بينهم، التي تكون بالعادة أعلى من التجارة الرسمية. الاقتصاد الموازي لعب لعقود دوراً في نمو التجارة غير المنظمة في المنطقة. حيث تعتمد اقتصادات الدول في شمال إفريقيا بشكل كبير على القطاع الموازي الذي يساهم بنسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي لتونس حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء مؤخراً، و45% من الجزائر، و34% من المغرب، بينما في ليبيا فإن حجم القطاع الموازي غير مؤكد، ولكنه كبير، وفقاً لبنك التنمية الأفريقي (2011)، يشكل بين 30-40% من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للبلد من خلال الاقتصاد الموازي.

أدت هيمنة التجارة الموازية الى تفرد كل بلد بالتخصص بنوعية معينة من البضائع المهربة، فعلى سبيل المثال الجزائر (المحروقات، والتبغ، والحديد، والإطارات، ومنتجات الحدائق، والفواكه، واللحوم الحمراء، وما إلى ذلك) ومع ليبيا (الاسمنت، والطماطم، والمعجنات الغذائية، والأجهزة المنزلية، والمحروقات، والنسيج واللحوم الحمراء).

ان الوضع الحالي سينعش التجارة الموازية مما سيساهم في إخفاق كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في تغطية العجز في المواد الأولية والمدعمة وتفاوت في أسعار المواد الغذائية بين دول المغرب العربي وهذا التفاوت سيعمق من أزمة الغذاء في المنطقة وسيخلق الكثير من المشاكل لأن تفاوت الاسعار سيثجع التجارة الموازية. في الواقع، تنشأ هذه التدفقات بشكل أساسي من فروق الأسعار الموجودة على جانبي الحدود المنطقة. السلع المعنية عديدة: فهي تتراوح من المنتجات المدعمة أو غير المدعمة.

تباين أسعار المواد الغذائية في المغرب العربي 2022

المواد	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
لتر الديزل	\$ 0.032	\$ 0.640	\$ 0.202	\$ 1.39	\$ 1,29
لتر البنزين	\$ 0.032	\$ 0.742	\$ 0.320	\$ 1.41	\$ 1,34
السميد		\$ 0.26	\$ 0.025	\$ 1.68	
الدقيق	\$ 0.63	\$ 0.28	\$ 0.45	\$ 0,64	
المعجنات الغذائية (كسكس)		\$ 0.29	\$ 1.72	\$ 4.72	

المصدر: تجميع المؤلف للبيانات من وزارات التجارة المختلفة في مختلف البلدان

مع صعوبة عودة تكاتف دول المغرب العربي بسبب النزاعات المتكررة، لكن في الفترة الحالية ومع تزايد الاضرار السلبية للحرب الأوكرانية-الروسية ومع عودة الكثير من الدول الى مفهوم الحمائية، حيث تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات لحماية الإمدادات الغذائية المحلية بعد أن أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعطيل التجارة وتسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير. لذلك يجب وضع اليات للصمود في وجهة الازمة، ومن أهم المشاكل التي يجب تسليط الضوء عليها وأخذها بعين الاعتبار هي تهريب المواد الغذائية عبر الحدود، حيث سي طرح مشكل رقابة الحدود تحديا حقيقيا علينا ألا نتساهل بشأنه. لذا يجب علينا حماية حدود المنطقة والوقوف جنبا إلى جنب من أجل صد للتهريب لأنه مع تزايد المشاكل الاقتصادية في العالم فإن دول المغرب العربي ستكون على حافة الانهيار إن لم تتخذ إجراءات وقائية والعمل عليها بعيداً عن الانتماءات والتوجهات.

التوصيات

لا ينبغي أن تقتصر الجهود المبذولة للقضاء على التهريب على تعزيز أمن الحدود. بل، يجب معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على البلدان المتضررة اعتماد توجه إقليمي يعالج عوامل مثل الفروق في الأسعار من خلال اعتماد نظام ضريبي مشترك ومراجعة أنظمة الدعم. وتعزيز إمكانية تتبع المنتجات المدعومة في البلدان.

بالإضافة إلى تواصل العداء بين المغرب والجزائر، وعدم الوصول الى اتفاق بين تونس وليبيا والجزائر، سيتابع المهريون فتح ثغرات في استراتيجيات الحدود. لذلك، يجب على دول المغرب العربي التكاتف للحد من هذه الظاهرة لأن استمرارها ومع وجود اضطرابات في سلاسل التوزيع في العالم واستمرار الحرب الاوكرانية-الروسية وتوجه الكثير من الحكومات نحو الحمائية، فأند دول المغرب العربي ليس أمامها سوى التخلي عن النزاعات والتوجه نحو العلاقات الدبلوماسية الجيدة للحد من التهريب.

من المهم وضع استراتيجية على المدى القصير والطويل لتعزيز العلاقات بين بلدان المنطقة، حيث إن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات نشر وثيقة في 2015 حول استراتيجية التعاون بين تونس وجيرانها: الجزائر وليبيا، والمقترحات التي تم طرحها أخذت بعين الاعتبار الوضع السياسي والأمني في المنطقة.

اهم ما جاء فيها: مواءمة السياسات التجارية والضريبية وتعميق اتفاقية التجارة الحرة، تكثيف العلاقات بجميع أنواعها والتأكد من تشابك المصالح..

يجب تعزيز العلاقات، ودعم التكتلات الاقتصادية، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي في عديد المجالات، لتحسين التعاون العملي والتنسيق بين دول المنطقة:

يجب أيضاً تطبيق برامج لتعزيز العلاقات وتقوية الاقتصادات، مثلما حدث في الاتحاد الأوروبي بين 2013-2016 مشروع الاتحاد للتوظيف والابتكار الاجتماعي، لدعم الشراكات بين خدمات التوظيف العاملة في المناطق العابرة للحدود.